http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2067) السنة الثامنة - السبت (12) آذار 2011

هل تصلح القرعة ما افسدته المحاصصة؟

وزراء يقومون بتعيين أقاربهم.. ويغلقون الباب بوجه آلاف العاطلين !

وقف عباس الذي يبلغ من العمر (٣٥)يحمل أوراقه وينتظر في استعلامات الوزارة عسى ان يحن الموظف ويسمح له بالدخول.. عباس الذي تخرج قبل ثماني سنوات لم يجد حتى هذه اللحظة فرصة عمل.. سألته ماذا تنتظر؟ قال سمعت ان هذه المؤسسة تطلب مهندسين وانا خريج هندسة مدنية ومضى على تخرجي ثماني سنوات ولم احصل على وظيفة.. وقبل ان اساله عن الاعمال التي مارسها خلال هذه السنوات قال بصوت حزين: هل تصدقين انني عملت حارساً في كراج للسيارات وقبلها عملت في مقهى شعبي وكل مرة اسمع عن فتح باب الوظائف، فأخذ مستمسكاتي واذهب انتظر ولكن بلا فائدة، ويبدو أن محاولاتي السابقة بلا فائدة فالتعيين محصور للمعارف والاقارب.. حكاية عباس مثلها آلاف الحكايات التي نشاهدها او نقرا عنها يوميا.. لكن مقابلها هناك حكاية الوزير الذي لم يمض على تعيينه في احدى الوزرات السيادية اكثر من عدة اشهر فقام بتعيين عدد من اقاربه وما يقارب من ٢٠ شخصاً في مواقع حساسة جدا وهم لايحملون شهادات تؤهلهم لذلك ولاخبرة كافية للحصول على مثل هذه الدرجات التي لم يحلموا بالحصول عليها في حياتهم لولا قرابتهم من الوزير.. فقد كان يوم سعدهم ان يحصلوا على وظيفة بعد صبر طال سنوات بفضل تلك القرابة من المسؤول وليس بحسب الشهادة او التنافس بين اقرانهم! فكيف جرى هذا التعين؟!

بغداد/ إيناس طارق

متظاهرون يطالبون بحقهم في التعيين.. ولكن ما من مجيب

هذا هو محور موضوعنا الذي سنطلع عليه على حكايات قد تشبه حكايات الف ليلة وليلة.اول هذه القصص تبدأ بخبرتعيين اقارب سكرتير وزير في احدى الدوائر المهمة(المالية) وفي يومين يصدر امر تعينه وتثبيته بدون طلب صحة صدور فيمارس عمله الوظيفي في غير اختصاصه،وبعد أسبوع ينقل إلى مكتب مدير عام ليتابع قضايا الصرف المالي وكل ما يتعلق بهذا الامر ويتقاضى خطورة، إضافة إلى راتبه لأنه مسجل ضمن كادر مكتب الوزير. اما الحكاية الثانية فهي عن تعيين موظف في دائرة لاتقل اهمية عن الدائرة المالية لكن هذا الموظف كان اكثر واوفر حظاً من سابقه حيث عين في احدى الدوائر الفرعيةالتي تتقاضى خطورة وظيفية تصل الى ٥٠٠ الف دينار لمدة اسبوع ومن ثم نسب الى الوزارة وبعد مرور الاسبوع الثاني عين في لجنة العقود ولجنة المشتريات ولجنة التعيينات ولم يمض بعد شهر واحد على تعيينه فيحصل على راتبه الاسمي وخطورة من مكتب الوزير ايضاً لانه قريبه وللقرابة في هذا العصر وفي بلدنا بالتحديد حقوق اهم من الكفاءة.ا التعيين الثالث يتعلق بقريب اخرلهذا الوزيريبدو ان حظوظه افضل من سابقيه حيث تعين فوراً مدير عام وكالة وهو لايملك سجل وظيفي أو خبرة ويتقاضى راتب مدير عام وخطورة مكتب وزير وهوالان يسرح ويمرح كيفما يحلو له.

ولم يتوقف الوزير عند هذا الحد في تعيين اقاربه وأصدقائه بل لازال يمضي في ذلك حتى بعد اعلان محاسبة الوزراء واستغلالهم درجاتهم الوظيفية لتعيين اقاربهم واصدقائهم. وللعلم فقط فان هذا الوزير يطلب من المدراء العامين تحديد الموظفين الفائضين ليتم نقلهم الى الدوائر الفرعية لفسح المجال امام اقاربه على قاعدة (أن الأقربين أولى بالمعروف)!!!

ولاهمية هذا الموضوع الذي يمس الآلاف من الخريجين و العاطلين عن العمل من شرائح المجتمع العراقي تم اخذ آراء العديد من ذوي الامر ولمن لهم علاقة بالموضوع،لتوضيح مدى امكانية محاربة الفساد المالي والاداري في الوزرات، بعد ان فاض صبرالشعب ونفد على مظاهر الفساد.

يقول النائب طلال الزوبعي عضو لجنة النزاهة في تصريح لـ(المدى) الوضع الذي يتبع في توزيع الدرجات الوظيفية غير صحيح فاتباع نظام القرعة يشبه التصفيات في كأس العالم، وحتى وزارة التخطيط المعنية بالاحصاءات لم تحدد كم من العوائل تفتقر الى وجود موظف بينها وكم واحدة يوجد فيها اكثر من ثلاثة أو أربعة موظفين. واضاف الزوبعي في حديثه قائلاً: لااعتقد وجود العدالة والشفافية في التعيينات فهناك ثغرات كبيرة حيث نجد ان بعض الوزراء والمدراء العامين قاموا بتعيين اقاربهم واصدقائهم بعقود قبل اطلاق التعيينات لذلك يجب محاسبتهم، لأنهم خالفوا بعملهم هذا القانون وقرارات مجلس الوزراء وتوصيات مجلس النواب باتباع العدالة والشفافية بتوزيع الدرجات الوظيفية بعدالة بين ابناء الشعب.

هيئة النزاهة

بينما يقول النائب صباح الساعدي عضو هيئة النزاهة في تصريح لـ(المدى) لحد الآن آليات تنظيم العمل الصحيح لتوزيع الدرجات الوظيفية لم يتضح من الحكومة التي تضع اي فشل على عاتق الجهات المعنية في مجلس النواب الذي طالب برمته بتشكيل لجان لمراقبة عمل وآليات توزيع الدرجات الوظيفية من حيث تشكيل لجنة من هيئة النزاهة والصحة والامن والدفاع والعمل والخدمات، إضافة إلى التربية واللجنة القانونية لمتابعة كيفية تطبيق القانون والعدالة في توزيع الدرجات الوظيفية وبعيداً عن المحسوبية من اي وزير يحاول ان يستغل وزارته وكانها ملك له فقط، فضلا عن ان هنالك مايقارب ١١ الف وظيفة مشغولة قبل اقرار الموازنة فكم بقي منها للمواطنين؟.وأضاف أن البعض ومما يؤسف له يحكمون ولايسمعون غيرهم لانه كما ذكرت فالمحسوبية هي السائدة في الوقت الحاضر وكل كتلة تدافع عن مرشحها اذا انتقد من قبل كتلة اخرى حتى لوكان خاطئا.

المفتش العام في التربية

بينما يعلق المفتش العام في وزارة التربية مظفر ياسين قائلاً: خصص للوزارة ١٠ آلاف وظيفة وقد اقترح الوزير اتباع نظام القرعة في البت بطلبات التعيين وتم مناقشة الموضوع ووجدناه خير وسيلة للقضاء على الفساد المالي والاداري والحد من استغلال التعيينات من قبل المفسدين الذين اعتادوا مقايضة الناس و استغلال حاجاتهم للتعيين، ونأمل ان يراعى اتباع مبدأ المعدل الاعلى وسنة التخرج، إضافة إلى توزيع هذه الدرجات على مديريات الكرخ والرصافة وبقية المحافظات وحسب الاحتياج الى الكوادر التدريسية التي حددت حصتها من الدرجات الوظيفية، عسى ان نحقق شيئاً من العدالة المطلوبة.

آراء الخريجين

للخريجين وهم الشريحة الاكثر غبناً في هذا المجال آرائهم أيضاً حيث يقول المواطن عبدالله محمد: تخرجت من كلية التربية قسم الفيزياء منذ خمس سنوات وكل عام اقدم معاملة للحصول على تعيين لكن لم يحالفني الحظ بالرغم من محاولة دفع مبالغ نقدية الى اشخاص قالوا انهم سوف يجعلونني احصل على تعيين لكن النتيجة اني خسرت المال الذي دفعته مضطراً كما اني لم احصل على وظيفة وتعيين، والآن اعمل في مجال تصليح المولدات الكهربائية مع احد الاصدقاء.واضاف عبد الله نتمنى ان يكون توزيع الدرجات الوظيفية منصفاً هذه السنة، بينما علق ستار كاظم خريج كلية الادارة والاقتصاد سنة ٢٠٠٦ قائلاً: نسمع عن وجود درجات وظيفية سوف تنطلق وتكون وفق منهاج معين وتشمل الخريجين السابقين ومراعاة المعدل والاختصاص لكننا في كل عام نصطدم حيث فور ما تنطلق التعيينات في وزارة التربية مثلاً تكون اسماؤنا في جداول الاحتياط ويكون الجواب جاهزاً انتم من الكليات الساندة وهكذا كل سنة. ومني النفس بأن يحالفه الحظ هو وغيره في التعينات هذه المرة واضاف انا اعمل الآن سائق سيارة اجرة بعد استدانه المال من الاقارب والاصدقاء لانني المعيل الوحيد لعائلتي ولا يوجد موظف في عائلتي المكونة من ٦ افراد، وقد وضعت شهادة التخرج على الرف.

اما عبير سالم خريجة كلية الهندسة فتقول: تخرجت السنة الماضية ولم اجدتعييناً في اي من وزارات الدولة ولكن طلب مني دفع مبلغ ٢٠٠٠ دولار مقابل تعييني في احدى الوزارات وخارج اختصاصي وافقت، ولكني لم استطع دفع المال وذهب التعيين لشخص اخر من مواليد ١٩٦٥ وخريج هندسة ايضاً بعد ان دفع المال للوسيط. واستدركت قائلة بحسرة الان انا جليسة البيت وعلقت شهادتي على الحائط انظر اليها صباح كل يوم حتى لاانسى انني خريجة كلية الهندسة!

اما هيثم وهوخريج كلية القانون جامعة اهلية فقد قال نحن خريجو الكليات الأهلية نعاني عدم شمولنا بالتعيينات كحال الكليات الحكومية لكن من يستطيع دفع مبالغ كبيرة يجتاز هذه العقبة ويتم تعينه. ويضيف انا تخرجت من القانون وابيع الان الالعاب على احد ارصفة شارع عشرين في منطقة البياع فهل هذه عدالة وانصاف؟!

٢٨٠ آلاف درجة وظيفية

يقول النائب حسن الصافي من الائتلاف الوطني وعضو اللجنة القانونية لـ(المدى) عدد الدرجات الوظيفية يبلغ ٢٨٠ الف تم توزيعها على وفق استحقاق كل محافظة وحاجتها الى تلك الوظائف ولم يتم تعيين اي موظف في الوزرات الجديدة وضمن موازنة ٢٠١١ لان التعليمات الحالية تحدد على كل وزير ان يقوم بالاعلان عن الوظائف بشكل علني في وسائل الاعلام الرسمية وتكون ضمن متابعة من قبل لجان خاصة تشكل في مجلس النواب. ويضيف هذه الاجراءات وجدت لمحاربة حالات الفساد المالي والاداري وان لاتستغل تلك التعيينات من قبل اي جهة كانت وان يتم التعيين حسب الاسبقية بالتخرج وان تكون الشفافية والعدالة هي الاساس فيه فهناك درجات حددت للعقود فمثلاً هناك ٨٢ الف درجة وظيفية حددت لتثبيت FBS والباقي وزعت بالتساوي وعلى اساس الكثافة السكانية لكل من بغداد والمحافظات. واشار الى وجود درجات حددت لوزارات هي ليست بحاجة اليها وتعاني فائضاً لذا فسوف يتم تحويلها الى وزارات اخرى بحاجة ماسة الى تلك الكوادر الوظيفية مثل وزارة التربية. واكد الصافي ان الاجراءات والتعليمات هذه السنة تشدد على ضرورة اتباع نظام القرعة فهي الاسلم والاصلح للسيطرة على الفساد المالي والاداري في كل الوزارات الحكومية، غير أن الأمر يحتاج إلى تعاون جميع اللجان في مجلس النواب لمتابعة الموضوع بشفافية لتحقيق العدالة فالعراق مزدحم بالمئات من الخريجين السابقين والعاطلين عن العمل وهم بحاجة الى التعيين لاعانة عوائلهم.

إعلان الوظائف بالانترنيت

بينما يقول النائب جمال البطيخ من القائمة العراقية وعضولجنة الزراعة والمياه في تصريح لـ(المدى) ان مجلس الوزراء طلب في جلسة البرلمان الاخيرة ان يتم اعادة توزيع الدرجات الوظيفية و الاعلان عنها في الانترنيت على موقع كل وزارة وان يتم متابعة هذه الطلبات يومياً وان يكون الاختيارعلى وفق الضوابط المعلن عنها من حيث الاختصاص والمعدل وان يتبع مبدأ الشفافية، وان تشمل التعيينات خريجي السنوات السابقة فهم ايضا انتظروا سنوات طويلة للحصول على فرصة تعيين لذلك لابد من استثناءهم من شرط تحديد العمر المسموح به للتعيين، إضافة إلى أن فترة المئة يوم التي اعطيت اخر فرصة لتقييم عمل الوزراء كافية باعتقادي لكشف الملفات التي تحمل في اوراقها فساداً مالياً او ادارياً، إذا توفرت النية لذلك على الاقل في مجال وضع ضوابط وخطط عمل علمية وصحيحة. واكد ان الجميع الان مطالبون بالوقوف جدياً ضد كل فاسد في اي درجة وظيفية كان وان نعمل من اجل الاصلاح العام وعدم السماح لاي وزير باستغلال وزارته وكانها ملك له وليس للشعب.

إحصائيات وزارة التخطيط

و تشير آخر إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات إلى أن نسبة ١٥٪ لا تعني بأي حال، انخفاض في معدل البطالة، حيث أن مؤشرات العمالة الناقصة في العراق ما زالت مرتفعة ووصلت إلى ٣٠ ٪ من نسبة العاملين الذين يعملون بساعات اقل من المقرر".

وفي تصريح سابق لوكيل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مهدي العلاق قال: ان الجهاز المركزي يعمل في الوقت الحاضر على إجراء مسح جديد لمؤشرات التشغيل والبطالة في العراق، معربا عن أمله "بالانتهاء منه خلال النصف الثاني من العام الحالي ٢٠١١"

وأشار العلاق إلى ان "الدرجات الوظيفية التي ستطلقها الحكومة العراقية ضمن موازنة العام الحالي ٢٠١١ والبالغة ١٧٠ ألف درجة وظيفية، غير كافية للقضاء على البطالة ولا تشكل الحل المطلوب للقضاء على المشكلة"، مبينا أن" ١٥٪ من البطالة يعني وجود مليون عاطل عن العمل في العراق".

وأردف العلاق في حديثه قائلاً: الى أن تخفيض نسب البطالة والقضاء عليها تماما يأتي من خلال تفعيل الاقتصاد العراقي لقطاعاته المختلفة كالقطاعين الزراعي والصناعي، فضلا عن دخول استثمارات حقيقية للقطاع الخاص والأجنبي وتحسين ظروف العمل في القطاع العام".

ويعاني العراق بطالة كبيرة سواء بين فئة الشباب القادرين عن العمل أو بين الخريجين الجامعيين، بخاصة بعد دخول عدد كبير من الأيدي العاملة الأجنبية إلى العراق، ويعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين أن التقديرات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء لا تعبر بالضرورة عن الواقع الموجود فعلا.

يذكر أن بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧ والذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، كشف أن نسبة الفقر في الريف وصلت إلى ٣٩٪ في حين وصلت نسبته في المناطق الحضرية إلى ١٦٪، وسجلت نسبة العمالة الناقصة في الريف ٤٣٪، في مقابل ٢١٪ في المناطق الحضرية.

درجات وظيفية متراكمة

يقول النائب سعيد رسول من التحالف الكردستاني عضو لجنة الشباب والرياضة في تصريح لـ(المدى) هناك درجات وظيفية متراكمة من عام ٢٠١٠ حيث لم يتم التعيين فأصبح العدد الكلي المعلن عنه للدرجات الوظيفية ما يقارب ٢٨٠ الاف درجة وظيفية، فهناك خطة معدلة ومعينة يجب العمل ضمنها للقضاء على البطالة،واضاف رسول ان تقسيم الدرجات الوظيفية تم حسب الخطة التي تتضمن التوزيع العادل لكل محافظات العراق وحسب الكثافة والاحتياج الوظيفي ووضعت الاولوية في التعيينات لأصحاب العقود ومن اجل ضمان العدالة والشفافية في التعين يفضل الإعلان عنهما في وسائل الإعلام الرسمية وان يتم ذلك علنا وتحت مراقبة لجان مجلس النواب المختصة لذلك نحن نضمن العدالة والشفافية اذا تم تطبيق كل تلك الاجراءات بشكلها الصحيح.

لا محاصصة في التعيينات

بين النائب حبيب الطرفي من المجلس الاعلى وعضو لجنة الصحة والبيئة في تصرح لـ) المدى) قائلاً: يجب ان يتم توزيع الوظائف حسب الاولوية والاحقية في التعيين وليس على اساس المحسوبية والفئوية والحزبية فهذا يعني العودة بنا الى المربع الاول، فالوزارة هنا للحزب والوزير،وحقيقة الكثير من المواطنين هم احق من اي شخص حتى لوكان ذا صلة قرابة من الوزيرويحصل على تعيين و لم يمض على تخرجه سنة او سنتين، وهناك خريجون منذ ١٠ الى ٥ سنوات جالسون على أمل أن ينقذهم الحظ مرة واحدة،واكد الطرفي ان الحديث الان في مجلس النواب يدور في تكثيف دور الرقابة الشعبية اي النائب بعيد عما يحصل في الدائرة الشارع لكن المواطن هو على تماس بالواقع فلماذا لايتم التعاون بنقل المعلومة عن الوزير او المدير أو أي موظف فاسد ليتم قلعه ومحاسبته حسب القانون لضمان العدالة في كل مجالات الحياة؟ ومع الأسف لازال وزارانا الان يعانون ثقافة الوزير التي تنص على ان الوزارة له ولاقاربه فقط، فلا يمكن الان السكوت على ذلك وانما فلتشمل التعيينات كل الناس دون تمييز بين طائفة واخرى وعلى حساب المحاصصة السياسية.

مساعدة وسائل الإعلام في فضح المفسدين

وعلقت عضو لجنة حقوق الانسان ازهار الشيخلي في تصريح لـ(المدى) قائلة: التعيينات وضعت على نظام القرعة لضمان عدم استشرى الفساد المالي والاداري واستغلال الدرجات الوظيفية على المحسوبية و من اجل ضمان عدم استفزاز الناس والحصول على الأموال، وأضافت الشيخلي في حديثها قائلة:ا ان اجراء القرعة هو لأخذ الاستحقاق الفعلي لكل محافظة وحاجتها الى الدرجات الوظيفية وكذلك الاختصاصات وسنة التخرج والحاجة الفعلية الى الكوادر، فهناك قطاعات التربية والتعليم تحتاج الى تعيينات واختصاصات بالمقابل قطاعات لاتحتاج اذن يتم الاستعاضة من وزارة الى اخرى خدمة للصالح العام وعدم حدوث فائض،وعدم السماح لاي شخص كان حتى لو كان وزيراً استغلال الوزارة لتعيين أقاربه وأصدقائه ومن يعرف معلومات عن اي وزير يجب عليه اخبار اي وسيلة اعلامية لفضحه وايقافه عند حده لان الوزارة ليس لحزب او لشخص وزير ما.

لجنة النزاهة/ صباح الساعدي: الحكومة تعلق الفشل على عاتق مجلس النواب

لجنة الصحة والبيئة/ حبيب الطرفي: الوزير يستملك الوزارة بموظفيها!

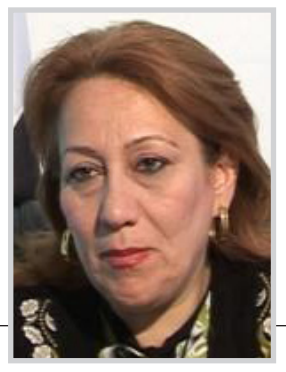

ازهار الشيخلي: تدعو إلى فضح الوزراء المفسدين في وسائل الاعلام

مفتش وزارة التربية: القرعة ضمانة لعدالة توزيع الدرجات الوظيفية

لجنة النزاهة في مجلس النواب لـ"المدى"/ طلال الزوبعي: اتباع نظام القرعة يشبه التصفيات في كأس العالم

اللجنة القانونية/ حسن الصافي: أغلب الدرجات الوظيفية لتثبيت العقود

مدير الجهاز المركزي للاحصاء والتخطيط: ١٧٠ ألف درجة وظيفية جديدة غير كافية